

عربيات
دولياتالكويت: التحقيق
مع وزير الداخلية

قرر النائب العام الكويتي، أمس، إحالة البلاغ المقدم ضد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، الشيخ أحمد الحمود (الصورة)، إلى لجنة محاكمة الوزراء. وقال بيان إن إحالة الحمود جاءت على خلفية البلاغ المقدم ضده من قبل الناشط عبد الله فيروز، بتهمة استخدام المال العام بطريق الخطأ على خلفية ما أثاره النائب في مجلس الأمة الكويتي فيصل الدويسان، بشأن استجواب وزير الداخلية عن مناقصة لشركة إسرائيلية، من جهة ثانية، قررت المحكمة حبس فيروز 10 أيام على ذمة التحقيق، بعد احتفائه قبل يومين وتبين لاحقاً أنه معتقل،

(الأخبار)

«هيومن رايتس» تندد
باعتقالات البحرين عشية
«الفورمولا 1»

نددت منظمة «هيومن رايتس ووتش»، أمس، بموجة الاعتقالات الاحتياطية التي تطاول معارضين في البحرين مع اقتراب سباق «فورمولا واحد» الذي تستضيفه المملكة بين 19 و21 نيسان على حلبة الصخير. وذكرت المنظمة أن «السلطات تدهم البيوت وتعتقل اعتبارياً محتجين من المعارضة استباقاً لسباق الفورمولا واحد». وأضافت أنه اعتقل 20 شخصاً، بينهم بعض الذين يقودون الاحتجاجات ضد الحكومة في القرى القريبة من الحلبه». (أ ف ب)

اليمن: تعيينات جديدة بين آل
صالح وآل الأحمر

في خطوة مفاجئة، أصدر الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، قرارات عين بموجبها أحمد علي عبد الله صالح سفيراً لليمن لدى الإمارات العربية المتحدة، وعلي محسن الأحمر مستشاراً له. واللافت في هذه التعيينات التي تعيد هيكلة الجيش أنها شملت كبار المسؤولين العسكريين من عائلة الرئيس السابق علي عبد الله صالح، وآل الأحمر، كملحقين عسكريين خارج اليمن لإبعادهم عن البلاد. وشملت التعيينات بين الملحقين العسكريين: اللواء محمد علي محسن ملحقاً لدى قطر، وأحمد سعيد بن بريك ملحقاً لدى مصر، وطارق محمد عبد الله صالح ملحقاً لدى ألمانيا، وهاشم عبد الله الأحمر ملحقاً لدى السعودية، وعمار محمد عبد الله صالح ملحقاً لدى إثيوبيا. (الأخبار)

موقف الكويت من نظام الإخوان الحالي في مصر. فهي لم تقدم لهم فلساً واحداً منذ خلفوا مبارك. وسبق لولي العهد السعودي الراحل، وزير الداخلية الأمير نايف، أن عبر في عام 1992 عن خطر الإخوان بقوله «من دون أي تردد أقول إن مشاكلنا، كل مشاكلنا، تأتي مباشرة من جماعة الإخوان المسلمين». وتتهم السعودية الإخوان بخيانتها بعدما استقبلتهم اثر طردهم من مصر أيام جمال عبدالناصر. والكرد الخليجي للإخوان عامة هو علني وواضح، بل ومصحوب بالأفعال، من خلال ملاحقات هذه الدول للجمعيات التابعة للإخوان (كالإصلاح في الإمارات) والشخصيات الداعمة لهم.

وفي واحدة من مراحل رض صفوف المعارضة السورية وتشكيل الائتلاف المعارض، برزت معارضة سعودية واضحة للشخصيات الإخوانية.

وبسبب الرعاية القطرية للإخوان، حصل نوتر خليجي قطري في عدة محطات، وإضافة إلى الصحف الخليجية والسعودية التي تزخر أحياناً بمقالات وإشارات تعبر عن امتعاض واضح من قطر، كان هناك تصريحات وصلت في بعض الأحيان إلى مستوى التهديد، وخصوصاً ما صدر عن ضاحي خلفان ورده على يوسف القرضاوي. بل بلغ الأمر بالإمارات حد تأسيس فضائية مهمتها الوحيدة محاربة الإخوان. وغير بعيد، شهدت إحدى جلسات البرلمان الجديد في الكويت (الذي قاطع انتخاباته الإسلاميون المتهمون بالارتباط مع قطر)، سجلاً حاداً تضمن اتهامات لرئيس وزراء قطر شخصياً باحتضان الإخوان وتحريضهم على زعزعة استقرار الأنظمة الخليجية.

ورغم الأمثلة الكثيرة التي تعكس هذا التوتر، حرصت قطر في كل مرة على طمأنة الخليجيين واحتواء الخلاف. في أيار 2012، قال القرضاوي على «الجزيرة» إن دول الخليج ستلقى غضب الله بسبب ترحيلها سوريين إلى مصر، فسارع الأمير في اليوم التالي بالسفر إلى أبو ظبي، في زيارة غير معلنة، ليطمئن حكام الإمارات إلى الروابط الوثيقة بين قطر وبينهم.

سياسة قطر في الخليج اليوم تحديداً، تعد امتداداً لمدرستها السياسية، التحالف مع عدوين؛ فهي ترتبط مع أشقائها الخليجيين في حلف وثيق لحماية البيت الخليجي، وفي الوقت نفسه ترعى الإخوان. لكن خارج الخليج، تمارس لعبة جديدة، تضعها في عين العاصفة، وتدخلها في نوع من المغامرة الانتحارية.

مشعل، وقدمت له الرعاية والإقامة بعد انسحاب مكاتب «حماس» من دمشق. وأعطى الأمير نصراً سياسياً للحركة، حين أجرى زيارة للقطاع برفقة زوجته موزة، حاملاً بجعبته مشاريع استثمارية ومساعدات مالية بقيمة 250 مليون دولار، إضافة إلى عرض نفطي لاستثمار الثروة النفطية المكتشفة في غزة مقابل 500 مليون دولار.

ومع أن الدعم المالي يبرز أكثر في مصر وغزة، فإن قطر لم تنخل على تونس، حيث استثمرت في مشاريع طاقة بقيمة مليوني دولار. لكن هذا الدعم يختفي طبعاً في ليبيا، بما أنها في غنى عنه، ويكفيها أنها حصلت على الدعم العسكري لإسقاط النظام، فضلاً عن الحصول على الرعاية السياسية.

إلا أن هذا الدعم ليس مجانيًا. فإلى جانب الثمن السياسي، فإن قطر استحصلت من هذه الدول على مشاريع استثمارية، ولا تزال، بعشرات مليارات الدولارات، تضع اقتصاديات هذه الدول رهينة في يدها.

استياء خليجي

لقد دفع تبني إمارة قطر للإخوان المسلمين على هذا النحو إلى استياء الدول الخليجية، وفي مقدمها الإمارات والسعودية. والتناقضات الخليجية تجاه العديد من القضايا هي أمر مألوف وليس غريباً. قبل الربيع، كانت قطر وإيران تعيشان قصة حب، وهذا أثار امتعاض الدول الخليجية الأخرى، لكنه لم يرق إلى مستوى حصول انشقاقات في العلاقة. إلا أنها المرة الأولى التي تُقيم فيها دولة خليجية علاقات مميزة، بل تحتضن وترعى جماعة تُجمع دول الخليج الأخرى على كونها خطراً على أنظمتها، بل أخطر من إيران نفسها عليهم.

وقد تُفسر العلاقة التي جمعت إيران وقطر من الناحية الاقتصادية، بما أن الاثنين يتقاسمان أكبر مخزون غازي في العالم، لكن تساؤلات تُطرح حول سبب الحب القطري للإخوان، التي حدت المخاطرة عبر تعريض علاقتها مع أشقائها الخليجيين للخطر. وهنا يرى مراقبون أن السياسة القطرية البراغماتية تريد أن تتركب الثورات العربية وتعزّن نفوذها الإقليمي، لذلك وجدت في الإخوان حسان السبق الذي سيقدوها إلى الزعامة الإقليمية.

لماذا يخشى الخليجيون الإخوان؟

الموقف الخليجي الحذر من الإخوان يعود إلى بداية التسعينيات، حين وقفوا إلى جانب صدام حسين في اجتياحه للكويت عام 1990. وربما هذا ما يفسر

صغيرة وهائلة

قطر، جزيرة صغيرة لا تتجاوز مساحتها 11 ألفاً و517 كيلومتراً مربعاً، أكبر من لبنان ببضعة كيلومترات. وعدد ساكنيها لا يتجاوز مليوناً و900 ألف نسمة. 80 في المئة منهم عرب وأجانب، و20 في المئة فقط قطريون (أي ما يعادل 190 ألف شخص).

لكن هذه الإمارة الخليجية الصغيرة تحتل المرتبة الأولى في العالم من حيث نصيب دخل الفرد فيها، والذي يقدر بـ88 ألفاً و222 دولاراً سنوياً. وفقاً لجدول مجلة «فوربس» (عام 2012)، والثانية حسب إحصاءات المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2012، بدخل يتجاوز 98 ألف دولار سنوياً.

وهي ثالث أكبر مصدر للغاز في العالم. تبلغ احتياطات الغاز لديها 900 تريليون قدم مكعب (أي ما يعادل 14 في المئة من الاحتياطي العالمي). ومع اكتشاف حقل جديد عُرف باسم «بلوك 4 نورث»، يحوي 2 ونصف التريلون، ربما تصبح قطر أكبر مصدر للغاز. تتجاوز موازنتها السنوية 206 مليارات ريال (أكثر من 54 مليار دولار لعام 2012_2013). وقد بلغ فائض الموازنة في الربع الثاني فقط من 2012: 2013، 94.6 مليار ريال (أي 26 مليار دولار!).

في مصر في فترة ما قبل الإخوان وما بعدهم، يلاحظ أن الاستثمارات الإماراتية كانت قد بلغت 5 مليارات دولار في مقابل 260 مليون دولار فقط لقطر إبان حكم حسني مبارك، فيما كان حجم الاستثمارات السعودية هو الأضخم ببلوغه 12 مليار دولار.

ضعف الدعم المالي القطري في فترة ما قبل الإخوان يعود بشكل أساسي إلى ضعف العلاقة بين قطر ونظام مبارك، والتي تدهورت على نحو كبير خصوصاً بعد انقلاب الأمير الحالي حمد آل ثاني على والده عام 1996. لكن الوضع تبدل مع وصول الإخوان، حيث أعلنت قطر أنها ستستثمر أكثر من 18 ملياراً خلال السنوات المقبلة. على عكس إخوانها الخليجيين.

دعم قطر لإخوان مصر أطلق العنان لدعمها حركة «حماس» الإخوانية، بحيث كان لها دور أساسي في فك ارتباط حركة المقاومة الفلسطينية مع إيران، وخصوصاً بعد الأزمة السورية، بسبب كرمها المالي والسياسي؛ فلقد احتضنت زعيم الحركة خالد

هي ملعقة الإخوان». ويلاحظ أن المراكز الأساسية والحساسة في القناة تتولاها شخصيات إخوانية أو مرتبطة على الأقل بعلاقات حميمة مع الإخوان، مثل المدير العام السابق وضاح خنفر (إخوان الأردن)، ورئيس مكتب عمان ياسر أبو هلاله، ومقدم ومعهد البرامج الشهير، أحمد منصور.

* دعم مالي وسياسي

وبفضل قوتها الاقتصادية، استقطبت الإمارة الأنظمة الإخوانية الجديدة بالمال. ففي مصر التي تقف على شفا هاوية، تعهد رئيس الوزراء القطري حمد بن جاسم بأنه لن يسمح بإفلاسها. وحولت دولته نحو 5 مليارات دولار إلى مصر لإنقاذها من مازقها المالي.

ورغم أن معظم الدول، ولا سيما الخليجية، رضخت لسقوط من سقط من حلفائها حتى الآن في الثورات العربية، وحاولت التصالح مع مخرجاتها، كان الدعم المالي القطري سباقاً ومتفاوتاً بشكل كبير. وفي مقارنة بين الاستثمارات الخليجية

لأنجراف السعودي منذ البداية. خلف الرؤية القطرية تجاه الأزمة السورية من جهة وعدم استيعاب شكل التغييرات المقبلة في المنطقة من جهة أخرى.

اليوم، تقف السعودية أمام منعطف حقيقي قد يحدد شكل الواقع السعودي المقبل. بعض الإشارات تؤكد أن السعودية بدأت فعلياً بالنقاط هذه الرسائل، حيث جاءت بوادر تعبيراتها عبر المسارعة إلى احتواء المشهد اللبناني، وعدم السقوط في فخ فراغ السلطة. تشير بعض الأطراف المقربة من السعوديين إلى دور سعودي

البرود السلبي إلى مرحلة «إعادة الترميم»، فإن هذه الحال لا يمكن أن تتوقف ضمن المناخ اللبناني فقط. فالواقع العراقي وحجم المساهمة

السعودية في إعادة الهدوء إلى الداخل العراقي يبقين هما المعيار الحقيقي لتحديد حجم الالتفاف السعودي. أما جدية التغيير في الموقف السعودي فمن السهل الحكم عليها لاحقاً عبر التبعات التي ستظهر ضمن مناقات الأزمة السورية وانعكاساتها على سياسات المحور السعودي الجديد «المفترض»، والذي قد يشمل أيضاً الإمارات والأردن والكويت.

حقيقي هدف إلى عدم إعطاء فرصة توسع الأزمة السورية إقليمياً على الساحة اللبنانية عبر عملية ملء فراغ سريع للسلطة في لبنان.

هذه القراءة تشير إلى رغبة سعودية حقيقية في إعادة الترميم السياسي والعودة إلى لعب دور فعال على الأرض، استشعاراً بخطورة المرحلة المقبلة، وخطورة الثمن الذي قد تدفعه السعودية جراء حالة الارتهاان والبرود السياسي.

وإذا اتفقنا على أن التأثير السعودي في الواقع اللبناني الجديد هو نتيجة لرغبة حقيقية في الخروج من حالة

